المدخل الشمال الشرقي لمصر

دراسة تاريخية

أ. ياسر علي
باحث دكتوراه

المستخلص

على مدى عشرات القرون لم يكن هناك تحديد قاطع يمثل حداً فاصلاً بين مصر وما جاروها -من الأراضي شرقاً، سواء في فلسطين أو بلاد الحجاز، وقد انعكس ذلك على التضارب في أقوال المؤرخين والكتاب الذين كتبوا عن مصر وما جاورها.، ويرجع ذلك التداخل إلى أن مفهوم الحد السياسي الحديث الذي ارتبط بالقومية الحديثة وظهر مع الدولة الحديثة في أوربا لم يكن واضحاً ومفهوماً في تلك الفترات القديمة، وحل محله مفهوم التخوم، ويعني مساحة من الأرض فاصلة بين الدولتين قد تكون صحاري أو غابات أو مستنقعات.،ولكن على الرغم من ذلك فإن التخوم المصرية كانت تقع في داخل الأراضي المصرية، بمعنى أن سيناء كانت هي تخوم مصر، وحدها ينتهي بالفعل في نهايتها الشرقية، حيث مدينتي رفح في الشمال وايلة "العقبة" في الجنوب.

وقد استمر هذا الوضع تاريخياً ومسلماً به سواء في كتابات الرحالة اليونانيين أو الرومان وايضاً في الكتب العربية حتى العصر الحديث، حينما تم تثبيت ذلك الحد الواصل بين رفح ـ العقبة في عهد الدولة العثمانية عام ١٩٠٦.

الكلمات الافتتاحية:

خط الحد، تخوم، منطقة الحد، الشمالي الشرقي، الدول القومية، سيادة/ سلطة، ارض المعركة، ارض بلا صاحب، ارض حاجزة/ فاصلة

Abstract

Over tens of centuries there was no conclusive identification represents a boundary between Egypt and It's neighbors from east territories, whether in Palestine or the land of Hijaz, this issue was reflected on the inconsistencies in the statements of historians and writers who have written about Egypt and its environs.

The concept of frontier was a domain idea, but the line border was new, appeared with the modern countries in Europe. But in spite of that, the Egyptian frontier was located inside Egyptian territory, meaning that Sinai was the border of Egypt, actually end up in the eastern end, where the towns of Rafah in the north and Eilat "Aqaba" in the south.

This situation has continued historically granted both in the writings of travelers Greeks, Romans and also in Arabic books to the modern era, when it was installed the line border between Rafah Aqaba during the crisis of Aqaba between the Ottoman Empire and British Empire in 1906.

keywords :

Border line, Frontiers, Boundary area, North Eastern, Nation states, Domain, Battle Field, No Man's Land, Buffer land

على الرغم من أن الدراسة التي بين أيدينا غرضها الأصلي والأساسي هو دراسة الحد الشمالي الشرقي لمصر، فإن هذا البحث في جله سوف يتناول بشكل عام مدخل مصر الشمالي الشرقي، وهو بذلك يعد إلى درجة كبيرة دراسة عامة عن شبه جزيرة سيناء أو دراسة مقتضبة عن شبه الجزيرة وامتدادها الشرقي في فلسطين المعروف باسم صحراء النقب.

وبذلك فإن هذا البحث سوف يتناول منطقة الحد Boundary Area وليس خط الحد Boundary Line وذلك لأن التوصيف الثاني حديث ولا يزيد عمره عن عمر الدول القومية Nation States التي ظهرت بالمعنى الحديث في القارة الأوروبية العجوز.

فالحد السياسي ليس بمعطيات أولية، على إعتبار انها لم تتأكد إلا بعد ان اصبح للتجمعات البشرية ملأ وتكامل في شخصيتها السياسية[1].

وسوف يتناول هذا البحث بالدراسة المدخل الشمالي الشرقي ومنطقة الحد على طول تاريخ مصر الأثري وما طرأ عليها من تغيرات خلال ما يلي:

(١) في العصور القديمة:

١- في عهد المصريين القدماء:

قد يرى البعض أن سيناء كانت إلى حد بعيد خارج دائرة إهتمام مصر (الوادي والدلتا) الحضارية والبشرية، وإنها كانت إلى درجة كبيرة، بمثابة منطقة هامشية لمصر الوادي والدلتا، فقد كانت مجرد محجراً أو منطقة تعدين لأسر مصر الفرعونية.

والحقيقة ان هذا الرأي له قدر من الصحة، وقد يحمل منه ويحصل عليه. فبالفعل كانت مصر مصرين: مصر الخصوبة ممثلة في وادي النيل والدلتا، ومصر الصحراء سواء كانت الصحراء الشرقية ومعها سيناء أو الصحراء الغربية. حتى أن المصريين أنفسهم أسموا مصر الخصبة

(١) عاطف عليوي (١٩٨٤)، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والعسكرية والبترول في الوطن العربي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ص ٢٢.

"كيمت" أي الأرض السوداء كناية عن الخصوبة وأسموا الصحراء "دشرت" أي الجدباء.

لكن هذه المسميات ليست بدليل على أن هذه الأراضي، وإن كانت صحراء، وإن كانت محجراً ومعدناً، للمصريين القدماء، كانت بعيدة عن الحياة والإدارة السياسية لمصر المركز (العاصمة) في أي فترة من الفترات التاريخية. فيما عدا فترات الاضطرابات السياسية.

لذا كان بمجرد عودة الاستقرار في ربوع الوادي يشحذ الحاكم طاقته ويجمع قوته لتأكيد وجوده في كافة ربوع مصر، وكانت رحلات التعدين والتنجيم دليل على العودة وفرض صور النفوذ والسلطة.

وكانت مصر على إتصال بجيرانها من القبائل العربية المنتشرة إلى شرقها، وكان لتلك القبائل تواجداً دائماً في الأطراف الشرقية للدلتا، حتى إن المقاطعة الشمالية الشرقية في مصر السفلى (الدلتا) كانت تأخذ اسم المقاطعة العربية[١].

حيث تشير الوثائق "النصوص المصرية القديمة" إلى أن المصريين كان يعرفون سكان القسم الشمالي من سيناء باسم "هيروشايتو" أي أسياد الرمال، ونسبوا إلى جنس "الآمو" أو "العامو" المعروف بالجنس السامي، وعرف أهل سيناء في الجنوب باسم "مونيتو"[٢].

ومنذ عهد الأسرة الأولى، بدأت الحملات المنظمة إلى سيناء، فما كادت مصر تنتظم في إدارة حكومية على مستوى البلاد وتتوطد أركان الحكم المحلي الموحد الذي ربط الشمال بالجنوب، حتى بدأت الحضارة المصرية تتطور وتتجه إلى استغلال موارد سيناء[٣].

---

(١) عباس مصطفى عمار (١٩٤٦)، المدخل الشرقي لمصر، أهيمة شبة جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للموجابت البشرية، القاهرة، ص٤.

(٢) نعوم شقير (٢٠٠٧)، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٣٧٥.

(٣) إبراهيم امين غالي (١٩٧٦)، سيناء المصرية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٦٨.

وأصبحت سيناء مع تزايد أهميتها مفتاح مصر، وأن ما يتعرض له سكان سيناء سوف يعاني منه سكان الوادي والدلتا، ففي كثير من الأحيان وجد بدو سيناء أنفسهم يتحملون نفس ما يتحمله المصريون، ووجدوا أنفسهم حلفاء للمصريين ضد غارات الساميين[١].

ولما كان طريق الخطر الخارجي البري إلى مصر هو الشام أساساً، وكانت سيناء تحتل النقطة الحرجة بين ضلعي الشام ومصر الذين يكونان وحدة استراتيجية واحدة، فقد أصبحت طريق الحرب بالدرجة الأولى، إنها معبر أرضي، أو جسر استراتيجي معلق أو موطأ، عبرت عليه الجيوش منذ فجر التاريخ عشرات، وربما مئات المرات جيئة وذهاباً، تحتمس الثالث وحده عَبرهُ سبعة عشر مرة[٢].

ومع الأسرة الحادية عشر تمصرت سيناء تمصيراً تاما، ويظهر ذلك في المعتقدات الدينية التي بدأ المصريون وسكان سيناء من البدو في ممارستها، فعلى صخرة بوادي المغارة نجد الملك "المصري" شاخصاً أمام إلهي سيناء "توت" و "هاتور" وهاتور هي الآلهة الكبرى التي يعبدها الجميع، ولقبت سيناء بلقبها حين تقرر تلقيبها "بسيدة الفيروز"[٣].

وقد بدأ المصريون تعدينهم في سيناء منذ عهد الأسرة الأولى وصولاً إلى عهد الأسرة العشرين أي من عام ٥٢٩١ إلى ١١٥٦ قبل الميلاد[٤]. لذا فإنه على مدى أربعة آلاف عام أو يزيد منذ عهد الأسرة الأولى، دخلت سيناء وارتبطت بشريان الحياة المصري، وإمتزجت بها وأضحت جزءاً مكملاً لأراضيها.

وقد كانت الأسرة العشرين هي آخر الأسر التي قامت بعملية تعدين في سيناء، ومن بعدها لم يذهب أي من الأسرات المصرية لغرض

(١) المرجع السابق، ص ص ٦٨-٦٩.
(٢) جمال حمدان (١٩٩٤)، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، ج٢، القاهرة، دار الهلال، ص ص ٧٥٦-٧٥٧.
(٣) إبراهيم امين شالي، مرجع سابق، ص ٧٠.
(٤) لعوم شقير، مرجع سابق، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.

التعدين، وقد يرجع ذلك إلى أن نفقات عملية التعدين لم تكن تتناسب مع المستخرج من ثروات معدنية [١].

وقد سعى بعض ملوك مصر وحكامها إلى جعل بعض المدن والقرى حداً فاصلاً بين مصر وما إلى شرقها من البلاد، والغرض من ذلك هو إظهار فكرة السيادة وإبعاد الأخطار التي كانت تحدق بمصر.

فنجد أن سيتي الأول في عام ١٣١٧ ق.م أفرغ مدينة زالوا، وهي المدينة الواقعة على الحدود بين سيناء والنقب، من سكانها حيث قبائل الشاسو، وطردهم بعيداً إلى بلاد كنعان، كذلك في عهد أسرحدون الأول جعل "جرار" والمدن التي حواليها حداً لمصر [٢].انظر الخريطة رقم (١).

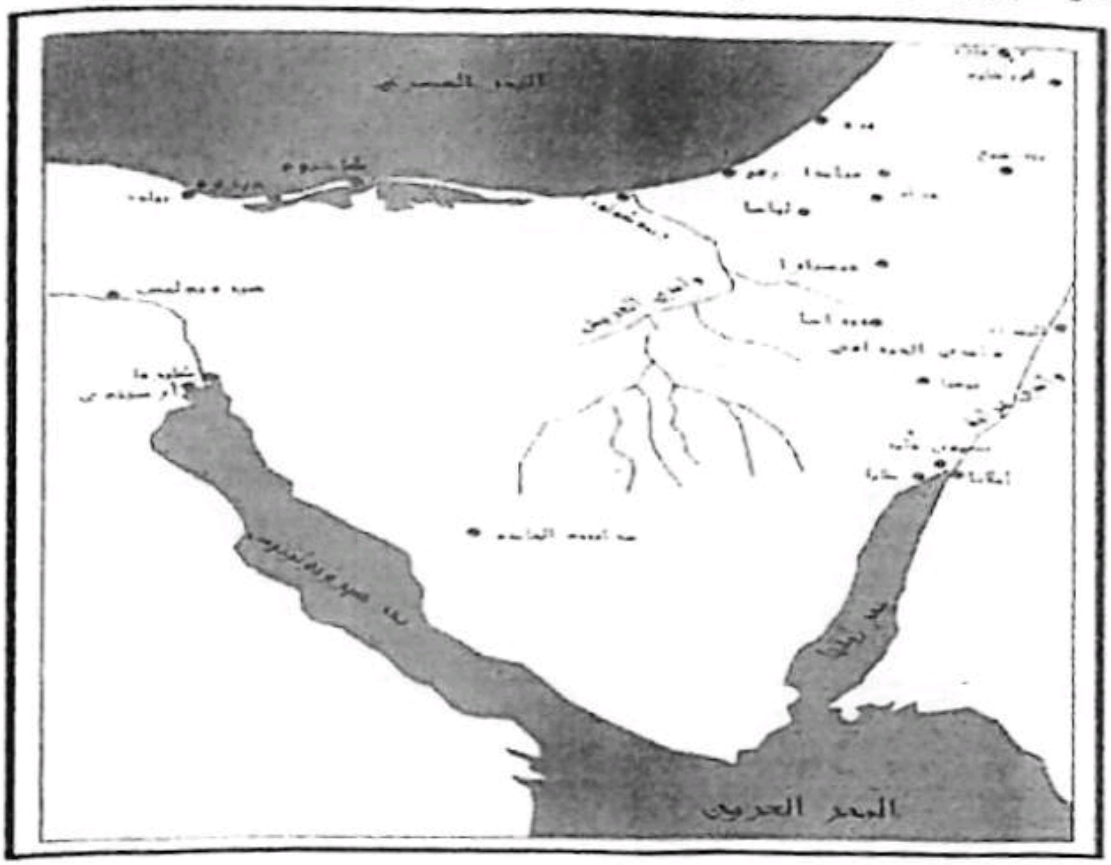

خريطة رقم ١ شبه جزيرة سيناء وبعض المحلات العمرانية المحيطة بها

المصدر: عباس مصطفى عمار: المدخل الشرقي لمصر، ومصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

ومنذ طرد الهكسوس لم تعد سيناء مجرد ممر، كما كانت من قبل،أو ارض حاجزة أو أرض معركة بالنسبة للمصريين على مدى الفين عام، واضحت فلسطين وبلاد الشام هي أرض المعركة Battle Field بالنسبة للمصريين، حتى جاء الغزو الآشوري في عهد أسرحدون حيث أخضع مصر، ومن قبلها إمبراطورية مصر في سوريا(١).

وكان سعى الكتاب اليهود والصهيونيين بأن يرتبوا على وجود مملكة داود وسليمان (١٠٠٤-٩٢٣ ق م) الكثير من الحقائق، لفرض تلك الأوضاع التاريخية القديمة على خريطة وزمن وقتنا الحالي، فهم يصرون على جعل وادي العريش الحد السياسي الفاصل بين مصر ممثلة في برية او صحراء سيناء أو كما أطلق عليها العهد القديم اسم "برية مصر" في الغرب ومملكة يهود في الشرق، بل إنهم في سبيل ذلك جعلوا النهر المقصود في مقولة الرب لإبراهيم "لنسلك أعط هذه الأرض من النيل للفرات" أن المقصود بالنيل هو وادي العريش وليس نهر النيل(٢).

وقد تعامل الكتاب اليهود والصهاينة مع ذلك العطاء غير الملزم لنا من يهوه آلههم على أنه حقيقة، ونسو أن مملكتهم التي بلغت اوجها في عهد داوود النبي كانت تمتد من جبل الكرمل وتل القاضي إلى جبل الشيخ شمالاً وإلى حدود مصر ونهر الموجب جنوباً، وكانت تمتد إلى الصحراء شرقاً، واما الساحل الفلسطيني الممتد شمالي يافا إلى جنوب غزة فكان تابعاً لمصر(٣).

فكيف يعقل ان تكون حدود هذه المملكة تصل إلى وادي العريش في حين أن مصر تسيطر على طول الساحل الفلطسيني الواقع إلى غرب مملكة داود، خلال نفس الفترة التاريخية لتواجد تلك المملكة القصيرة العمر!

(١) مصطفى مراد الدباغ (١٩٩١)، بلادنا فلسطين، ج١، ق١، فلسطين، دار الهدى، ص ٥٧٦.
(2) Steve Rudd, The River of Egypt The River of Egypt (Wadi el-Arish) The Biblical and historic Border Between Judah and Egypt. www.bible.ca

(٢) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص ٥٥٨.

وكانت معركة رفح أول معركة يخوضها المصريون على تراب سيناء، وعندها فشل المصريون في مواجهة قوة آشور وملكها سرجون، وقد حاول المصريون دفع الغزو الآشوري، فتحالفوا مع حاكم غزة "حانو" ولكن لم يثبت الجيشان وتمكن الجيش الآشوري من غزو مصر والإستيلاء عليها في عام ٧٢٠ق.م.

ب- في عهد البطالمة:

اضحت غزة بداية بلاد الشام وتقع إلى وراء حدود مصر، وكانت في كثير من المواقف الحربية النقطة التي تنتهي عندها الحرب ويقف عندها المنتصر إذا كان قادماً من الشرق، وينطلق منها إذا كان قادماً من الغرب.

ففي عام ٣١٥ ق.م تمكن انتيجوس السلوقي من إسترداد سوريا من بطليموس ورده إلى داخل الحدود المصرية وراء غزة، وبعدها بثلاثة اعوام، يهزم بطليموس ديمتريوس بن انتيجونس، ويتابع تقدمه ليستولي على فلسطين وفينيقيا (لبنان)[١].

وكان لتراجع مكانة مصر وقوتها، وزيادة المشاكل بين ابناء الأسرة الحاكمة، ان اصبحت اطراف مصر على المحك، وبعد ان كانت فلسطين هي أرض المعركة Battle Field لمصر اصبحت رفح مركزاً لكثير من المعارك، وتأتي معركة رفح في عام ٢١٧ ق.م لتعلن شهادة ميلاد الجندي المصري، الفلاح المصري، الذي ثأر لكرامة بلده على ارض بلده، حيث تمكن الجيش المصري المكون من الفلاحين المصريين من هزيمة الجيش السلوقي بقيادة انتيجوس الثالث[٢].

هذا وفي فترات الإضطراب والصراع السياسي بين البطالمة والسلوقيين، تأثرت منطقة الحدود، وتقلبت بين نفوذ الدولتين، وعلى هذا فإن المؤرخ الشهير هيرودوت الذي زار مصر عام ٤٥٠ ق.م، قد وضع نقطة

(١) عبده مباشر (١٩٧٨)، سيناء الموقع والتاريخ، القاهرة، دار المعارف، ص ١٩٣.
(٢) المرجع السابق، ص ١٩٥.

البحث والحد القاطع بين مصر وسوريا عند منطقة تل خطيب القلس وذلك عند الحافة الغربية لسبخة البردويل، وأكد على كونها النقطة الواقعة على الساحل والتي تفصل مصر عن سورياً[١].

وقد يكون نقص المعلومات لدى هيرودوت هو الذي ألجأه إلى ذلك، فربما لم يتوصل إلى الكتابات التي تشير إلى أن حدود مصر كانت أبعد من ذلك، والدليل على ذلك كهنة واحة آمون (سيوه) ووصول الإسكندر إليها كي يتم تعميده كإبناً للآله آمون، في حين أن حدود مصر الغربية عند هيرودوت تنتهى عند الفرع البلبيتي[٢].

ج- في عهد الرومان:

ومع كتاب الدولة الرومانية بدات حدود مصر الشرقية تدخل في حالة من الضبابية، وذلك على الرغم من انهم كانوا اكثر تحديداً لحد مصر الغربي، الذي يبدا عند مدينة السلوم او "كاتابازموس" Catabathmus كما عرفت حينئذ.

وجرياً على ما كتبه ديودرس الصقلي تحدث بومبونيوس ميلا ٤٠-٤١م عن مصر، فحدود مصر السياسية تمتد من السلوم غرباً إلى بلوزيوم شرقاً، ومن البحر المتوسط جنوباً حتى الفين "اسوان"[٣].

والجغرافي استرابو (٦٣ ق.م -٢٤م) الذي زار مصر في عهد اغسطس بين عامي ٢٥-٢٤ ق.م يؤكد على ان اسم مصر يطلق فقط على الأرض المأهولة بالسكان، والمروية بمياه النيل، وما يحيط بها فهم جيران لها[٤].

(١) John Ball, (1942) Egypt in Classical Geographer, Cairo, p13.

(٢) محمد السيد غلاب، الجغرافيا التاريخية لإقليم النجب، المحاضرات العامة، الموسم الثقافي لسنة ١٩٥٦، الجمعية الجغرافية المصرية، ص ٨٥.

(3)John Ball, op.cit, P 71.

(4) John Ball, Cl. P.57.

ولكن على الرغم من هذه النظرة الضيقة من قبل استرابو لمصر وحدتها السياسية، فإنه في ضوء حديثه عن مدن مصر فقد ذكر كل من رفح والعريش على كونهما من ضمن التسع وتسعون مدينة التي ذكرهم وتقع في إطار حدود مصر السياسية في ذلك الوقت[1].

وقد كان كتاب ومؤرخي الماضي مثلهم مثل كتاب الوقت الحاضر، يميزون بين مصر الوادي، مصر الحقيقية الخصبة الغنية، ومصر الصحراء التي تمثل إمتداد طبيعي لمصر الوادي والدلتا.

ويؤكد على ذلك ان بليني الذي عاش في نفس فترة ميلا تقريباً ٢٣-٧٩م قد تحدث عن مصر وحدودها السياسية وذكر انها تقع بين أفريقيا وآسيا، حيث يفصلها فرع النيل الكانوبي في الغرب عن قارة أفريقيا وفرع النيل البيلوزي في الشرقي عن قارة آسيا وتمتد جنوباً إلى سين "أسوان"[2].

وقد يكون لسيادة دولة الأنباط على أجزاء من شبه جزيرة سيناء، أن جعلت هناك نوعاً من عدم الرؤية وعدم الوضوح أمام هؤلاء الكتاب، الذين لم يذهبوا إلى تلك البلاد حقيقة، ولم يتثبتوا تاريخياً من تبعيتها.

(1) Ibid, P.P 62.66.
(2) Ibid, P 75.

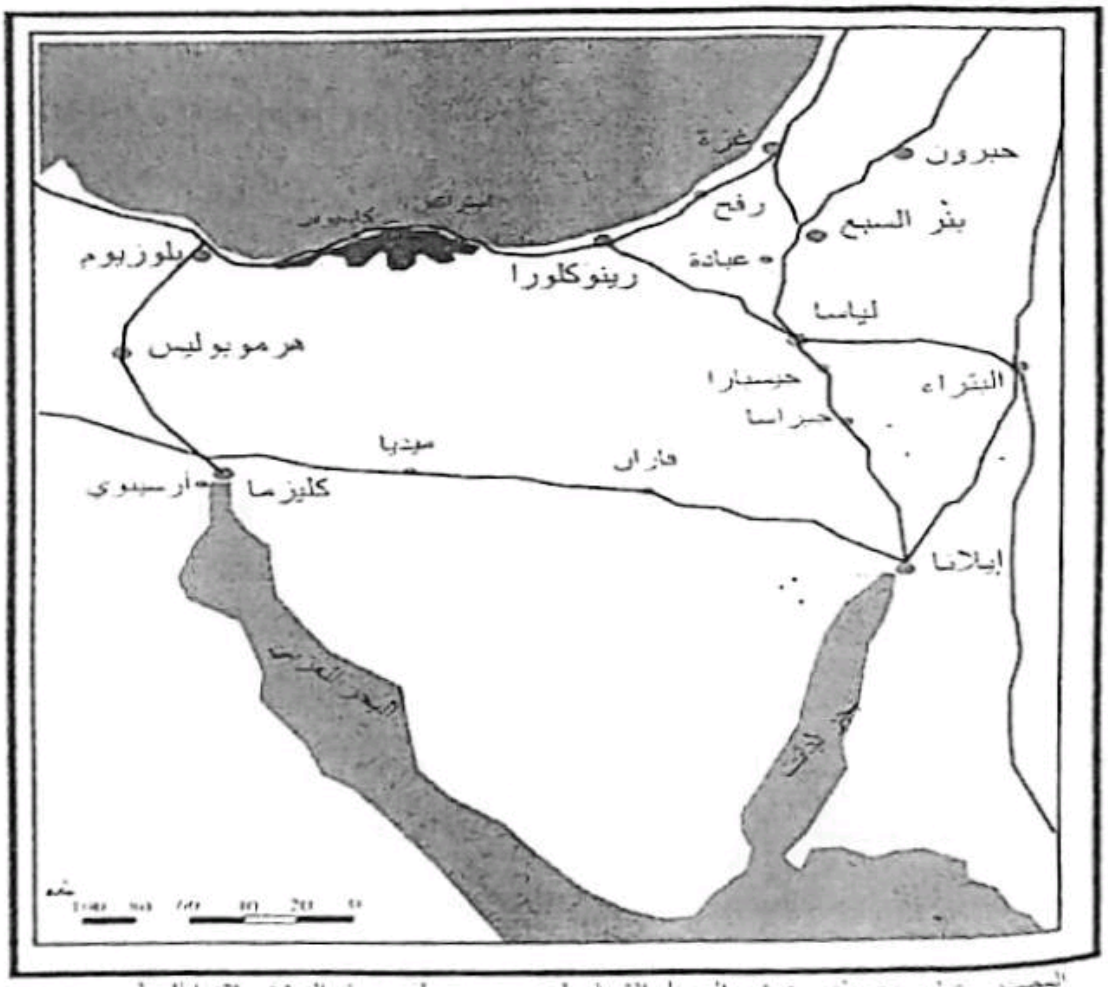

المصدر: عباس محمد علي عمار، الساحل الشرقي لمصر، ومصطفى مراد الدباغ، بلاسا الشعلين

الخريطة رقم (٢)

مدن وطرق شبه جزيرة سيناء وما جاورها

وقد تعامل بليني مع شبه جزيرة سيناء على أنها جزء من بلاد العرب Arabia، وانها تتصل بالعربية السعيدة Arabia Felix (بلاد اليمن)، وقد جعل بليني في محاولة منه لتحديد الخط الفاصل بين مصر وبلاد العرب، كل من رينوكولورا، ورفح، مدن تنتمي إلى بلاد العرب وضمن ممتلكات دولة الأنباط، حيث تبدا دولة الأنباط عند بليني من بحيرة سيربونيون "البردويل"[١] على الرغم من انهما طوال تاريخهما السابق واللاحق جزء من مصر.

(١) Ibid, P 81.

والحقيقة أن سيناء لم تكن يوماً تنتمي إلى بلاد العرب في الشرق منها، إلا في عهد الدولة الرومانية في عام ١٠٦م[١]. وفي الوثائق الرومانية التي تشير إلى الطرق الرومانية في مصر، نجد ان وثيقة The Antonino Intonomary التي ترجع إلى عهد "ديقوليتيان ٢٨٥-٣٠٥م، تشير تلك الوثيقة إلى الطريق الواقع بين رفح وبيلوزيوم، وتتعامل مع رفح على انها جزء من اراضي مصر، وتذكر ان المسافة بين رفح وبيلوزيوم نحو ١١٢ ميلاً رومانياً[٢].

وقد حافظت العريش "رينوكلورا" على مكانتها في شبه جزيرة سيناء، فقد ظلت واحدة من المدن الهامة الواقعة على امتداد الساحل الشمالي لمصر، فقد ذكرت في عهد فالنتيان الثالث في القرن الخامس الميلادي في وثيقة السفر Notitia Dignitatum، وهي واحدة من ضمن الإيبارشيات الثمانية التي كانت تنقسم لها مصر إدارياً[٣]. وذكرها "إستيفانوس البيزنطي" ٥٢٥-٥٦٥م، ضمن المدن التي ذكرها في مصر، كما ذكرها جورج القبرصي في عام ٦٠٦م، اي قبل الفتح العربي لمصر بنحو ٣٣ عام، بإعتبارها إحدى دوقيات إبراشية اوجستمانيكا[٤].

ومن الملاحظ ان الإهتمام من قبل الكتاب كان منصباً على طريق الساحل، وكانت العريش، رفح، كاسيوس، ويتضح من تلك الكتابات أن العريش كانت أكبر آخر مدينة مصرية تقع إلى الشرق قبل الدخول إلى بلاد العرب، واستعان عرب الجزيرة العربية بتلك القبائل في فتوحاتهم سواء لمصر او لبلاد الشام، نظراً لكونهم أكثر دراية بمداخل ومخارج تلك البلاد ومدنها وقراها، ومفاتيحها ومغالقها.

(1)The Bible Archaeology, Search & Exploration (BASE Institute), op.cit, P 9.
(2) John Ball, op. cit. pp 140.
(3) Ibid, PP 160-165..
(4) Ibid, PP 174-177..

(٢) في العصر العربي:

نبدأ مع عمرو بن العاص "رضي الله عنه" فاتح الديار المصرية، حيث تذكر الرواية أنه رفض فض رسالة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" والتي خاف أن يكون فيها طلب أو أمر بالعودة والعدول عن فتح مصر، واستمر سائراً في الأراضي المصرية، حتى وصل العريش وفض الرسالة وكان فيها ما يلي: "إن أتتك هذه الرسالة ولم تدخل الأراضي المصرية فعد، وإن وصلتك وقد دخلت البلاد المصرية فسر على بركة الله، وكان فض عمرو بن العاص للرسالة في مدينة العريش".

ويلاحظ أن مقولة "عمدان رفح" تعنى أنه كان هناك فاصل مُعين ومحدد بإقامة عُمد عند رفح لتمييز الأراضي، البلاد، المصرية عن أراضي بلاد الشام، وهذا دليل على أن فكرة الحد القاطع ليست بحديثة، ولكنها ها هي قائمة في بداية القرن التاسع الميلاد لدى دخول العرب لمصر.

ويكاد يتحدث الكتاب والجغرافيين والمؤرخين العرب عن حدود مصر السياسية الحالية، من خلال ما كتب خلال القرون الهجرية الأولى، ففي القرن الثالث الهجري يذكر اليعقوبي، وابن الفقيه الهمذاني في القرن الرابع الهجري حد مصر فيقولا " في مكان يقال له "الشجرتين" قرب رفح. قال اليعقوبي في كتاب البلدان "... ومن خرج من فلسطين مغرباً يريد مصر خرج من الرملة ... إلى مدينة غزة ... ثم إلى رفح وهي آخر أعمال الشام ثم إلى موضع يقال له "الشجرتين" وهي أول حد مصر ثم إلى العريش وهي أول مسالح مصر وأعمالها، وقال الهمذاني "وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش إلى أسوان وعرضها من برقة إلى أيلة وهي مسيرة أربعين في أربعين ليلة"[١].

(١) لحوم شقير، مرجع سابق، ص ٤١.

وبغض ملاحظة هذا التحديد المكرر فيما يلي من الكتاب، وذلك نتيجة لعملية نقل المحدثين من القدماء، فابن خرداذبة يذكر حد مصر فيقول "وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش إلى اسوان وعرضها من برقة إلى ايلة، فهي مسيرة اربعين في اربعين ليلة، وذكر "كورة ايلة" على انها احد كور مصر في تلك الفترة [١].

ففي كتاب ابن قدامه "الخراج وصنعة الكتابة" ذكر أن من كور مصر السفلى كل من "الطور، ايلة، فاران، راية، الحجاز"[٢].

وكتاب "المسالك والممالك" للإصطخري يذكر حد مصر فيقول: "واما مصر فإن لها حداً يأخذ من بحر الروم بين الإسكندرية وبرقة، فيأخذ في براري حتى ينتهي إلى ظهر الواحات، ويمتد إلى بلد النوبة، ثم يعطف على حدود النوبة في حد أسوان، إلى ارض البجة من وراء أسوان، حتى ينتهي إلى بحر القلزم، ثم يمتد على بحر القلزم، ويجاوز القلزم على البحر إلى طور سيناء، ويعطف إلى تيه بني إسرائيل ويمتد حتى ينتهي إلى بحر الروم في الجفار خلف رفح والعريش ويمتد على بحر الروم إلى أن ينتهي إلى الإسكندرية"[٣].

وفي جميع تلك الكتابات كانت رفح تتبع فلسطين، فهي على الأقل منذ القرن الهجري الأول ضمن مدن جند فلسطين التي أحصاها البلاذري في القرن الأول، حيث تقع في الجنوب الأقصى من فلسطين بمنطقة رملية، وهي آخر عمل فلسطين من جهة مصر، كما ذكر البلاذري أيلة كذلك من ضمن مدن ونواحي جند فلسطين[٤].

---

(١) ابي القاسم عبد الله بن خرداذبة، المسالك والممالك، طبعة ليدن ١٨٨٩، ص ص ٨١ - ٨٣.

(٢) بن قدامه (١٩٨١)، الخراج وصناعة الكتابة، العراق، دار الرشيد للنشر، ص ١٧٩.

(٣) الاصطخري، مسالك الممالك، طبعة ليدن ١٨٧٠، ص ٢٤.

(٤) حسين عطوان (١٩٨٧)، الجغرافية التاريخية للشام في العصر الأموي،لبنان، دار الجيل، ص ٢١.

وحد مصر بكتاب تقويم البلدان لأبي الفداء (ت ٧٢٣هـ -١٣٢٣م) كالتالي "حد ديار مصر الشمال بحر الروم من رفح العريش ممتداً على الجفار إلى الفرما إلى الطينة إلى دمياط إلى ساحل رشيد إلى الإسكندرية إلى ما بين الإسكندرية وبرقه، والحد الغربي ما بين الإسكندرية وبرقة على الساحل آخذاً جنوباً إلى ظهر الواحات إلى حدود النوبة، والحد الجنوبي من حدود النوبة المذكورة آخذاً شرقاً إلى أسوان إلى بحر القلزم، والحد الشرقي من بحر القلزم قبالة أسوان إلى عيذاب إلى القصير إلى القلزم "السويس" إلى تيه بني إسرائيل ثم ينعطف شمالاً إلى بحر الروم إلى رفح العريش حيث إبتدانا"(١).

وعلى الرغم من ذلك يبدو ان هناك اتفاق بين اكثر من كاتب عربي بأن رفح كانت بداية خط الحدود "بداية الأراضي المصرية" بداية من الفتح الإسلامي للبلاد مروراً بما ذكره ابن خرداذبة ٢٧٢هـ/٨٨٥م، ثم ابن قدامه ٣١٨هـ/٩٣٠م، ابن حوقل ٣٦٦هـ/٩٧٧م، المقدسي ٩٨٥م، الإدريسي ١١٥٤م، أبي الفداء ١٣٢٣م، رحلة الشيخ النابلسي ١٧٣٠م(٢).

ومع الحروب الصليبية ظهرت ابعاد جديدة للمنطقة الحدية، تجلت من خلال محاولات الصليبيين السيطرة على خليج العقبة والسيطرة على مدينة أيلة، وقد وصف جغرافيو العرب ومؤرخيهم "ايلة"* بأنها اول حد الحجاز من جهة الشام، وأنها مجتمع حج الشام وحج مصر والمغرب(٣).

(١) نعوم شقير، مرجع سابق، ص ٤١.
(٢) عباس عمار، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.

(٣) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص ص ١١٨-١١٩ .
* ايلة مدينة تقع على راس خليج العقبة، وتقوم مدينة العقبة في نفس مكانها الآن، ومدينة / ميناء أيلة احد المدن التي اسسها الأدوميون الذين كانت تمتد مساكنهم على طول خليج العقبة ووادي عربة، وكانت تعرف قديماً باسم "إيلاتا" Ilata وهي كلمة سريانية تعني "شجر البلوط" فقد كانت تلك المنطقة تتميز بكثرة اشجار البلوط، وتحت اسم إيلاتا ورد اسم أيلة في العهد القديم، ويقال ان سليمان عليه السلام

وقد سعى بلدوين حاكم بيت المقدس إلى السيطرة على البحر الأحمر، وتم له ذلك من خلال بناء قلعة في ايلة على راس خليج العقبة عام ١١١٦م، واخرى في جزيرة فرعون وبذلك تمت له السيطرة على شبه جزيرة سيناء، واضحى على بعد مرمى حجر من بلاد الحجاز[١].

وكان إستعادة ايلة من يد الصليبيين والسيطرة على خليج العقبة والبحر الأحمر، واحدة من الأهداف الكبيرة التي حققها صلاح الدين الأيوبي في عام ١١٧٠م، ولم يتواني صلاح الدين عن الإهتمام بشبه جزيرة سيناء، فقام بتعمير واصلاح ميناء الطور، ونشطت التجارة به حتى اضحى هو الميناء الرئيس لحركة التجارة بين مصر وبلاد الحجاز.

وتاتي دولة المماليك البحرية لتمثل مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة الحدودية، فقد إعتنت تلك الدولة بطريق الحج عبر سيناء منذ السلطان الظاهر بيبرس ٦٥٨/١٢٦٠هـ - ١٢٧٧م ، وحارب بيبرس الصليبيين واسترجع منهم ايلة بعد ان احتلوها مرة اخرى عام ١٢٦٧، وقد كانت أيلة في القرن السادس عشر تعرف باسم عقبة أيلة، نسبة إلى الجبل العظيم ذو العقبة الشهيرة والتي تقع ايلة إلى غربيه، ثم اهمل اسم أيلة، وبقيت المدينة تسمى العقبة[٢].

وفي الوقت الذي ازدهر فيه طريق الحج المصري، وازدهرت فيه أيلة، وما جاورها، فإن رفح قد خربت ولم يأت القرن السابع للهجرة إلا

قد اتخذها ميناءاً لخدمة تجارته، وقد اعاد اليهود الاسم إلى التاريخ مرة اخرى، بتسميتهم قرية المرشش "ام رشراش" باسم إيلات Eilat.

مصطفى الدباغ، مرجع سابق، جـ١، ق١، ص ١١٩، ص ٤٦٥.

(١) صبري احمد العدل (٢٠٠٤) ، سيناء في التاريخ الحديث، ١٨٦٩-١٩١٧، مصر النهضة (٥٧) دار الكتب المصرية، ص ١٥.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص ١١٩.

وكانت خراباً، فيذكرها ياقوت الحموي المتوفي سنة ٦٢٦ هـ "بانها في أيامه كانت خراباً"(١).

ورفح وإن كانت خراباً فليس معنى ذلك إختفاء اسمها، وأن تاريخ إستعادتها للعمران غير معروف كما يرى الدباغ، فلا يعقل أنها قد دبت فيها الحياة فجأة وسمع بها قبل مجئ الحملة الفرنسية ومرورها بها في طريقها إلى الشام عام ١٧٩٩م، والدليل على أنها ظلت موجودة، وإن قلت أهميتها، فقد أتى على ذكرها النابلسي في رحلته كونها البداية الشرقية وبوابة الولوج لمصر وذلك عام ١٧٣٠.

وتراجع الاهمية وارد عبر التاريخ فالعريش عند القلقشندي (١٣٥٥-١٤١٨) "مدينة ذات جامعين مفترق (أي انهما بعيدين عن بعضهما البعض" وثمار وفواكه" وعند النابلسي (١٦٤١-١٧٣١) فيها "قلعة وزاوية، وبعض دور فناها خاوية"(٢).

ويمكن القول ان رفح لم يختف اسمها لكنها عانت من الجفاف، وذلك امر لم تعانيه رفح بمفردها، ولكن الساحل الشمالي جميعه قد عانى من الجفاف، الأمر الذي دعى الكتاب العرب منذ القرن الرابع الهجري - الحادي عشر الميلادي - أن يتحدثوا عن الجفار. والجِفار بالكسر وهو جَفر، بمعنى البئر القريبة القعر الواسعة لم تطو، وهي ارض من مسيرة سبعة ايام بين فلسطين ومصر من جهة الشام، وأعيان مدن الجفار العريش، رفح، الورادة، والنخل في جميع الجفار كثير وكذلك الكروم وشجر الرمان، واهلها بادية متحضرون(٣).

(١) المرجع السابق، الجزء الأول، القسم الثاني، ص ٣٠٢.
(٢) صبري احمد العدل، مرجع سابق، ص ١٨.
(٣) المرجع السابق، لنفس الصفحة.

(٢) في العصر العثماني:

إهتم سلاطين الدولة العثمانية الأوَل بطرق وقلاع شبه جزيرة سيناء، فنجد ان السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) هو باني قلعة العريش، واحتلت قلعة نخل اهمية كبيرة لدى سلاطين الدولة العثمانية بإعتبارها في طريق الحجاج زوار بيت الله، فقام السلطان سليمان القانوني بترميمها، وكذلك السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٤) رممها ورمم معها قلعة العقبة، كذلك رمم السلطان أحمد الثالث قلعة نخل سنة ١٧٠٥م[١].

وفي عهد الدولة العثمانية اصبحت سيناء تابعة إدارياً لإقليم الشرقية، وترتب على ذلك ان ظهرت كشوفية قطيا، وارثة مكانة واهمية بيلوز واضحت بداية طريق الساحل الشمالي من جهة الدلتا، لتصبح من مراكز المكوس في صحراء سيناء، وكانت سيناء تتبع كشوفية قطيا احياناً[٢].

وقد واصل سلاطين الدولة العثمانية إهتمامهم بطريق الحج وقافلة الحج، وذلك جرياً على نهج ملوك وسلاطين الدولة المملوكية الذين سبقوهم، وإستمراراً لتأمين هذا الطريق الذي بدا طريقاً للحجاج منذ عهد الظاهر بيبرس عام ١٢٢٩م، وقد كان حكام الدولة المملوكية يعينون اميراً لقافلة الحج وذلك منذ عام ١٣٨٨م، فواصل سلاطين الدولة العثمانية ذلك الأمر ايضاً، واستمر ذلك الأمر لمدة ثلاثة قرون حتى مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر.

وفي احد الخرائط العثمانية التي تعود إلى القرن السابع عشر (خريطة رقم ٣) والتي توضح إيالات الدولة في قارات العالم القديم الثلاث، يلاحظ ان اراضي الدولة العثمانية التي تصل بين إيالة الشام وبين

---

(١) نعوم شقير، مرجع سابق، ص ص ٤٥٩-٤٦٠.

(٢) رافت غنيمي الشيخ وآخرون (٢٠٠٧)، سيناء شان مصري آسيوي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص ٦١.

إيالة مصر تقتصر على النطاق الشمالي من شبه جزيرة سيناء الواصل ما بين رفح والسويس تقريباً. ومن الممكن ملاحظة أن الخط الفاصل ما بين إيالة الشام وإيالة مصر هو ذلك النطاق الضيق الواقع ما بين مدينتي غزة في الشمال والعريش في الجنوب، تقريباً موقع رفح حالياً.

وقد كانت هذه الخريطة حجة من لاحجة له، بأن شبه جزيرة سيناء لم تكن جزء من الأراضي المصرية، من خلال التاسيس علىها والبناء فوقها وكأن تاريخ مصر يبدأ من تبعيتها للدولة العثمانية، متناسيين تاريخ يقع إلى ما وراء الدولة العثمانية بآلاف السنين.

ومع الحملة الفرنسية نظر الفرنسيون إلى منطقة شرق الدلتا وخاصة سيناء على إعتبار انها بوابة مصر الشرقية، وتامينها يضمن تأمين مصر من اي خطر يأتي من جهة الشرق، والدفاع عن القاهرة يستلزم الدفاع عن هذه المنطقة، فضلاً عن كونها نقطة إرتكاز للوصول إلى بلاد الشام(١).

وقد ظلت الحدود بين مصر والشام واضحة ومعلمة، ويؤكد على ذلك المسيو" امادي ريم"، "أن الجيش الفرنسي واصل سيره نحو الشام في ٢٤ فبراير ١٧٩٩، وفي الطريق حيا العُمد المشيدة في الصحراء لتعيين الحد بين افريقيا وآسيا حتى وصل خان يونس(٢). والمقصود بتلك العُمد تلك التي كانت موجودة عند رفح.

كما جاء في اسفار "وليم تمن" الذي رافق الحملة الفرنسية إلى العريش عام ١٨٠١م ما يلي: وفي ٢٩ مارس ١٨٠١ خرجنا من خان يونس قاصدين العريش وبعد مسيرة ساعتين وصلنا الحدود التي تفصل اسيا عن افريقيا، وهناك استرحنا قليلاً عند بئر ثم واصلنا السير فمررنا بين

(١) رافت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص ص ٧١-٧٢.
(٢) نعوم شقير، مرجع سابق، ص ٤٢.

عمودين من الجرانيت المصري قيل أنهما هناك لتعيين الحد بين القارتين[1].

وقد حاول السلطان العثماني إسترداد أملاكه وولايته الأثيرة، فأعلن سليم الثالث، الحرب على فرنسا وأرسل جيشاً على حدود سيناء بقيادة احمد باشا الجزار والي عكا، فاجتاز الحدود المصرية واحتل مدينة العريش[2].

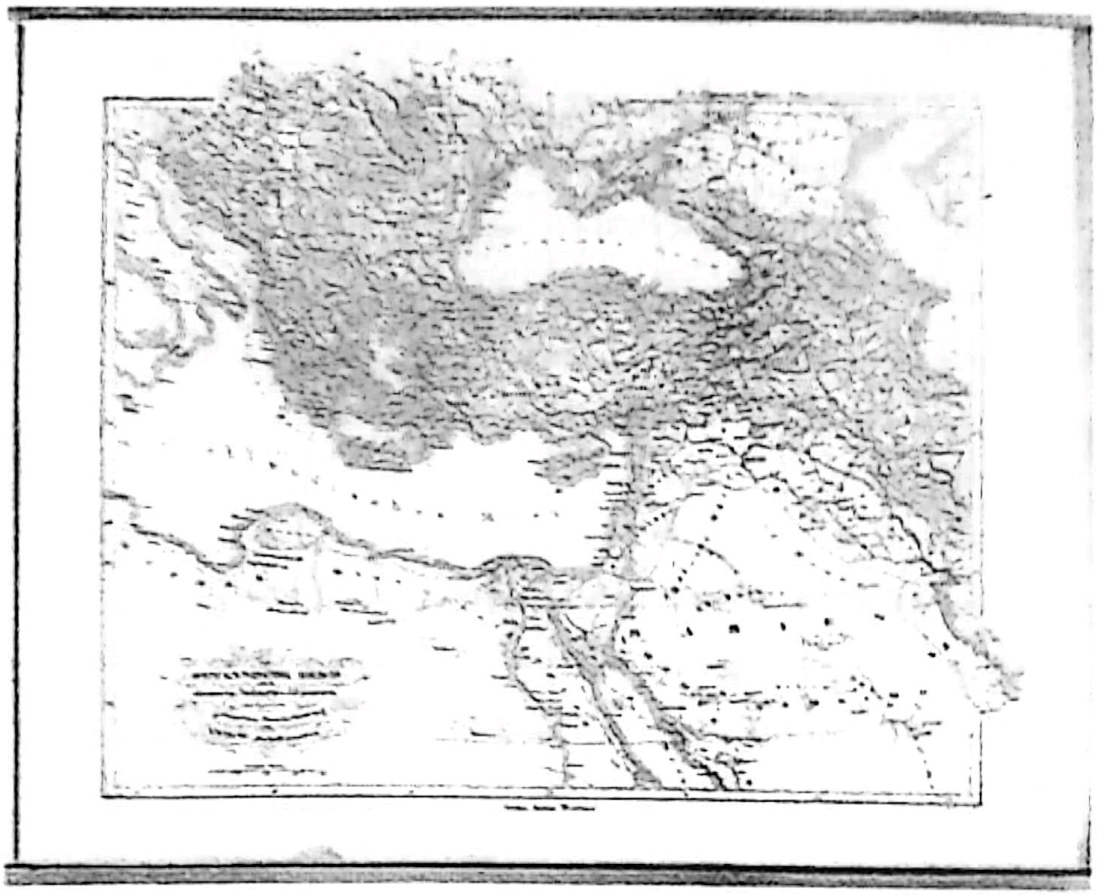

خريطة رقم ٣

امتداد الدولة العثمانية في قارات العالم القديم آسيا أفريقيا أوروبا

Source:

http://en.wikipedia.org/wiki/File:Das_osmannische_Reich_und_dessen_Schutz-Staaten._nach_seiner_grossten_Ausdehnung_im_XVIIten_Jahrhundert.jpg

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢)إبراهيم امين غالي، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٤) في العصر الحديث:

مع محمد علي بدأت مصر تاهيك عن سيناء عصراً جديداً، وحديثاً بمعنى الكلمة، فقد تولى حكم مصر عام ١٨٠٥ بإرادة شعبية، وتأكدت ولايته بفرمان سلطاني في عام ١٨٠٧، وحصل على ولاية الحجاز بعد ان تمكن من إخماد تطلعات اسرة آل سعود نحو توحيد قبائل شبه الجزيرة العربية ومناوئته سلطان الخليفة العثماني. كما حصلت مصر في عهد محمد علي على قلاع الساحل الشرقي لخليج العقبة وذلك لتأمين طريق الحج حيث حصلت مصر على حق الإشراف على قلاع العقبة، الوجه، ضبا، المويلح.

وكان إنشاء محافظة العريش في عام ١٨١٠ ضمن التشكيلات الإدارية التي وضعها محمد علي في هذا العام، واحدة من اهم التعديلات الإدارية التي ادخلت على سيناء، وكانت تمثل أول شكل إداري منظم في سيناء في العصر الحديث، ولها اختصاصات وحدود إدارية، ووضع تحت تصرف محافظ العريش قوة عسكرية لحماية حدود مصر الشرقية، وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة، كما انشئت نقطة جمركية ونقطة للحجر الصحي (كورنتينة) بالعريش، اما الطور فقد كانت تابعة إدارياً لمحافظة السويس، بينما ادخلت نخل ضمن إدارة القلاع الحجازية التي كانت تتبع قلم الروزنامة بالمالية المصرية[١].

في خضم صراع محمد علي مع الدولة العثمانية اضحت سيناء طريقاً حربياً تخترقه جيوش محمد علي الزاحفة نحو سوريا، ففي عام ١٨٣١ زحف جيشاً حجمه ٢٤ الف من المشاه ومعهم ٨٠ مدفعاً ليصلوا العريش في نوفمبر ١٨٣١، ومنها إلى يافا ثم عكا، ولم يأت عام ١٨٣٣ حتى تم لمحمد علي وابنه إبراهيم باشا الإستيلاء على بلاد الشام جميعها، وفي نفس العام تم توقيع صلح كوتاهية مع السلطان العثماني وفيها استعادت

(١) سبري احمد العدل، مرجع سابق، ص ٢١.

مصر سيطرتها على بلاد الشام كاملة مرة أخرى منذ عهد المماليك، بالإضافة إلى جزيرة كريت وبلاد الحجاز[١].

وقد بدأت بريطانيا بإثارة ما عرف باسم "المسألة الشرقية" وفرضت مع باقي الدول الكبرى في أوروبا آنذاك "بروسيا، روسيا، النمسا" فرمان لندن عام ١٨٤١، وفي هذا الفرمان حددت خريطة مصر، وهي الخريطة المفقودة، وأصبحت مصر له ولذريته من بعده، وفقدت مصر محمد علي كل ما حاربت من أجله قرابة عشر سنين في الشام والأناضول وفي شبه الجزيرة العربية.

ولم يتم العثور على تلك الخريطة، وهي التي أثارت الكثير من اللغط والأقاويل حول حدود مصر الشرقية التي حددتها تلك الخريطة في عهد محمد علي، لكن من الثابت أن حدود مصر الشرقية في تلك الخريطة كانت ما هي عليه الآن، بل وأكثر إذا أخذنا في الإعتبار أن قلاع خليج العقبة الشرقية ظلت تحت السيطرة والإدارة المصرية. فليس من المعقول أن تحرم مصر، كما يدعي البعض، من سيطرتها على شبه جزيرة سيناء، وفي نفس الوقت تمتد سيادتها إلى ما هو أبعد من شبه جزيرة سيناء، بل وعلى الجانب الآخر لخليج العقبة.

وقد حدد فرمان عام ١٨٤١م، الذي ضمنته الدول الكبرى آنذاك، الحدود بين مصر والإمبراطورية العثمانية بخط يبدأ من رفح على ساحل البحر المتوسط ويمر مستقيماً إلى العقبة ثم إلى ميناء الوجه على الساحل الشرقي لهذا الخليج، ومعنى هذا أن الفرمان السابق أعطى لمصر الوجه، ضبا، المويلح، والعقبة حتى تتمكن من تأمين طريق الحج البري بين مصر والحجاز، ولم يعثر، حتى الآن، على الخريطتين الخاصيتين بهذا الفرمان، فقد احترقت النسخة التي كانت تحتفظ بها مصر، وقد ظل

(١) نعوم شقير، مرجع سابق، ص ص ٤٦٩-٤٧٠.

الساحل الشرقي لخليج العقبة حتى ميناء الوجه تحت إدارة مصر حتى سنة ١٨٩٢ حين نشأت أزمة سيناء مع الإمبراطورية العثمانية[١].

وقبل فرمان ١٨٤١ فرضت كل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا معاهدة لندن على محمد علي، وكانت تلك المعاهدة تتضمن خريطة مصر آنذاك، وكانت تشمل فلسطين كمحاولة لترضية محمد علي، وكانت حدود فلسطين تبدأ من رأس الناقورة شمالي عكا إلى مصب نهر السيسبان في شمال بحيرة طبرية، ثم تتبع الشاطئ الغربي لتلك البحيرة، فالضفة اليمنى لنهر الأردن، فالشاطئ الغربي للبحر الميت، ومن نهايته تمتد جنوباً على خط مستقيم إلى رأس خليج العقبة على البحر الأحمر، ثم تتبع الشاطئ الغربي لخليج العقبة ثم الشاطئ الشرقي لخليج السويس حتى مدينة السويس ذاتها[٢].

وتضاربت الأقوال حول أي الخريطتين صحيحاً خريطة معاهدة لندرة عام ١٨٤٠ أم خريطة فرمان ١٨٤١، لكن من المؤكد أن محمد علي لم يكن ليرضى بأن تقتطع أراضي ولايته بعد أن ضاعت جهوده في فتوح الشام والحجاز، بل إن محمد علي قد حصل على قلاع خليج العقبة كنوع من الترضية والتقدير الأدبي لذلك الأسد الجريح، وهي بالطبع لا تقارن بما كانت عليه مصر عام ١٨٤٠م.(الخريطة رقم ٤)

(١) محمد إبراهيم الديب (١٩٨٠)، حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الإنتداب، القاهرة، ص ١١٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعي (١٩٨٩)، عصر محمد علي، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ص ٢٢٦.

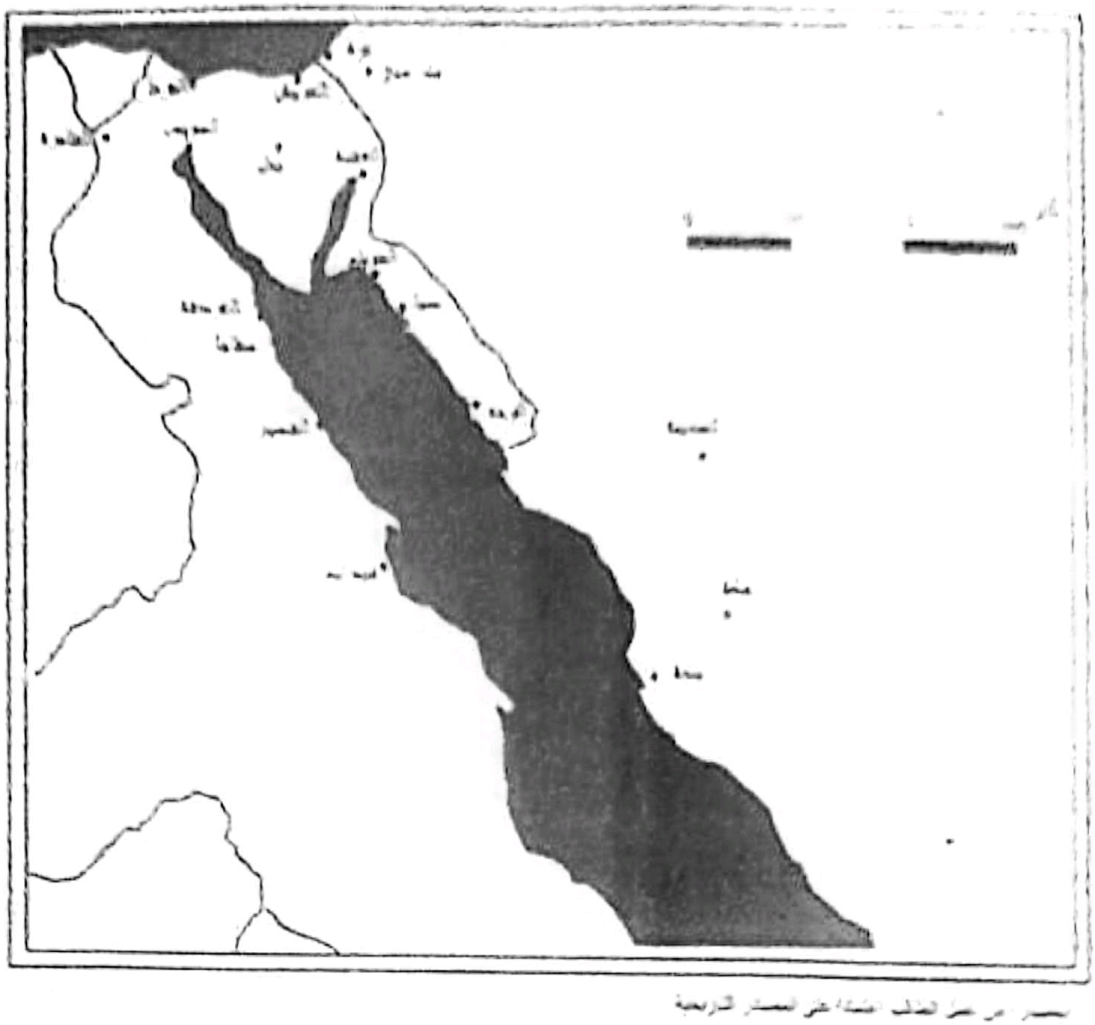

الخريطة رقم (٤)

خريطة توضح القلاع الحجازية التي كانت تحت إدارة المصرية منذ عهد محمد علي

وقد إتخذ الكثير من الكتاب والأكاديميين، وخاصة اليهود، وعلى رأسهم يتسحاق جيلهار، من الصراع الذي نشأ بين محمد علي والسلطان العثماني والذي انتهى بفرمان ٣٣ مايو ١٨٤١ وخطاب الصدر الأعظم في الأول من يونيو ١٨٤١، وسيلة لكي يحاولوا طمس حقيقة أن شبه جزيرة سيناء كانت جزء من الأراضي المصرية، وأن محمد علي حصل عليها نوع من الترضية والتهدئة له، واتخذوا من محاولة السلطان العثماني في عهد توفيق وعباس أن يستعيد سيناء دليلاً على ذلك[١].

(1)YITZHAK GIL-HAR: Boundary in Sinai, Egypt's North Eastern, London, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 1, January 1993, pp. 135-148..

وقد كانت محافظة العريش تمتد إدارياً من رفح شرقاً حتى حدود قطية غربا، ومن وادي العريش حتى جبل الحلال جنوباً، كما كان هناك عدد من الملحقات التي تتبع محافظة العريش من الناحية الإدارية، منها أربع محطات لحراسة الطرق والحدود وهي محطة المزار، وبير العبد، ورفح، والشيخ زويد، بالإضافة إلى ست قبائل من العربان تتبعها إدارياً وهي: الرميلات، العرادات، الدهيمات، الوقاقدة، الخناصرة، أولاد سليم، وهؤلاء من البدو الرحل(١).

وعلى ما يبدو ان الخريطة (رقم ٣) قد سببت الكثير من الجدل التاريخي والسياسي، وقد حاول الكثير الاعتماد عليها والتأسيس على كونها تمثل الحد السياسي الشمالي الشرقي لمصر، متناسين انه لو تم استخدام هذه الخريطة، فإن إدعاء الدولة العثمانية بامتداد اراضيها في خر الخط تالية عبر متصرفية القدس حتى راس خليج العقبة شاملاً النصف الجنوبي من فلسطين الحالية ممثلاً في صحراء النقب، يكون لا اساس له من الصحة، كون ان خط الحدود الجنوبي لإيالة الشام وقتذاك يمتد ما بين أعالي وادي شرع غرباً حتى أعالي وادي الحسا شرقاً.

كما انه من نافلة القول ان هذه الخريطة، وتأسيساً عليها، لا يكون للدولة العثمانية حق في بلاد الحجاز، فعلى الرغم من ان إيالة الحجاز ظلت ضمن إيالات الدولة العثمانية عبر تاريخ ممتد من عام ١٥١٧ وحتى ظهور دولة آل سعود الأولى في الجزيرة العربية، وامتلاكهم لبلاد الحجاز، عام ١٨٠١، واسترجاع محمد علي لبلاد الحجاز وسيطرته على الجزيرة العربية وعاصمتهم الدرعية في عام ١٨١٤، وتولية إبراهيم باشا والياً على ولاية جدة والحبشة حتى عام ١٨٤٠(٢). فتأسيساً على تلك الخريطة لا يكون للدولة العثمانية اية مطالب في بلاد الحجاز المعروفة

(١) صبري احمد العدل، مرجع سابق، ص ٣٣.

(2)Numan Nurtac (2005): The Emiros of Macca and Ottoman governments of Higaz 1840-1908. The Institute for Graduate Studies in Social Sciences, Turkey, P39.

باسم إيالة جدة والحبشة، كما انه لا يكون لها الحق في الإدعاء بان جنوب إيالة الشام الممثلة في صحراء النقب ورأس خليج العقبة ممثلاً في مدينة العقبة، لو فرضنا أن هذه الخريطة صحيحة.

ولا شك ان هذه الأراضي لم يكن من المقبول ان تظل في نهاية القرن العشرين تتعامل لو انها اراضي بدون اصحاب No Man's Land فكان لابد أن تسارع الدولة العثمانية لملأ هذا الفراغ حتى لو كان على الورق، الخريطة، بدلاً من ان تتحرك بريطانيا، التي اصبحت محتلة لواحدة من اهم ولاياتها، لتملأ هذا الفراغ، وهي في طريقها إليه بعد فترة لكي يكتمل مسلسل نهاية رجل اوربا المريض وتغلق ملف المسألة الشرقية التي بدأت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، مع محمد علي وصراعه مع الدولة العثمانية.

ومن الغريب ان الخديوية المصرية نفسها، لم تتخذ اي موقف تجاه هذا الوضع السياسي والإداري الملتبس لشبه جزيرة سيناء، فلم نجد ان هناك محاولات من قبل الخديوي إسماعيل او توفيق في تأكيد حق مصر وسيادتها على شبه جزيرة سيناء.

بل إن مواقف الخديوية المصرية كان يبدو معها انها تبتعد عن سيناء بشكل حقيقي وفعلي، ففي عهد الخديو توفيق بدأت الحكومة في التحول تدريجياً عن طريق الحج البري إلى طريق الحج البحري، وقد كانت الحكومة تلجأ إلى ذلك الطريق في السنوات التي تنتشر فيها الأوبئة وخاصة الكوليرا.

ومع حكم عباس حلمي الثاني، بدأ طريق الحج البري يفقد اهميته، وتتجه الحكومة إتجاهاً كلياً نحو الطريق البحري، وقد كان للأميرال اركان حرب محمد باشا صادق دوراً في هذا الأمر، حيث عرض على الخديوي في عام ١٨٩٦ ما يلاقيه حجاج المحمل من متاعب في طريق الحج، واقترح عليه ان يكون السفر عبر البحر، ويتم نقل المحمل وكل ما

يلزم لولاية الحجاز عن طريق البحر، ووافق الخديوي على ذلك لما فيه من التيسير على الحجيج وتقليلاً للنفقات وتوفيراً للوقت والجهد[١].

ولابد أن العامل الرئيسي في موافقة الخديوي عباس حلمي الثاني، هو أن مصر قد فقدت سيطرتها وإدارتها على قلاع خليج العقبة التي كانت تضمن إحكام سيطرة مصر على طريق المحمل، منذ خروجه من القاهرة حتى وصوله إلى بلاد الحجاز.

وقد إرتبط هذا الفقد بمشكلة كادت أن تعيد تشكيل الخريطة السياسية لمصر جميعها، وذلك فيما عرف بأزمة فرمان ١٨٩٢، فبعد وفاة الخديوي توفيق عام ١٨٩٢، حاول السلطان العثماني أن يقتطع من مصر شبه جزيرة سيناء، وذلك بأن صدر فرمان التولية غير متضمناً لشبه جزيرة سيناء ضمن حدود الخديوية المصرية.

والحقيقة أن فرمان التولية يخالف الكثير من الحقائق التي كانت معروفة وبديهية، ولم يكن هناك حاجة لكي تعلن الخديوية المصرية أن سيناء مصرية، طالما أن لا أحد إدعى غير ذلك، تماماً كما أنها لم تعلن أن أقليم الصعيد أو إقليم مطروح مصري، والدليل على تلك البديهيات والمسلمات.

فقد أورد محافظ العريش في عام ١٨٨٢ في رسالته لمجلس "الصحة البحرية والكورينتينات" الذي كان يقترح عليه نقل نقطة الحجر الصحي من العريش إلى رفح، بأنه لا يتصور للمجلس أن رفح اسماً لبلدة او منطقة معمورة، إنما هي مجرد موضع لعلامة تنفرز بها الحدود المصرية من الحدود الشامية، وتلك العلامة عبارة عن عمودين منصوبين عند رفح من قديم الزمان وبينهما شجرة سدر، وهي الحدود، فمن داخل العمودين تابعاً لمصر ومن أراضيها، ومن أمام العمودين من الخارج أرضاً

(١) محمد صادق (١٨٩٦)، دليل الحج للوارد إلى مكة والمدينة من كل فج، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ص ٣٧.

شامية، وبين العمودين والشجرة والبحر مسيرة ساعة، وبينهما تل مرتفع من الأرض المجاورة له، وتساءل في الرسالة ذاتها حول كيفية التصرف "إذا ما هربت قافلة او اكثر وتخطت حدود رفح التي لا تبعد كثيراً عن حدود حكومة غزة، فهل سيغامر بتخطي الحدود والدخول في نطاق حكومة اخرى لملاحقتها؟ كما ان المسافة من رفح حتى خان يونس اول المدن الشامية خالية من العمران والسكان، فلو حدث شيء مخل بالأمن فكيف يمكن تداركه[١].

وقد سعت الدولة العثمانية من خلال فرمان التولية إبعاد الإنجليز، الذين اضحوا يحتلوا مصر منذ عام ١٨٨٢، بحجة مساعدة الخديوي توفيق ضد جيشه، وكان السلطان العثماني والسياسة العثمانية ايقنا بأن الإنجليز دخلوا مصر ولن يخرجوا منها آنذاك، ومن ثم سعوا إلى إستعادة القلاع التي كانت تحت إدارة الخديوية المصرية منذ عهد محمد علي، فاستعادوا قلعة الوجه عام ١٨٨٧، وقلعتي ضبا والمويلح عام ١٨٩١، وقد وجدت الدولة العثمانية الفرصة سانحة في وقوع مصر في مأزق الثورة المهدية بالسودان وسعيها لإستعادة سيطرتها على سودانها مرة اخرى، فتقدمت الأستانة بطلب إستعادة تلك القلاع، ناهيك عن أن مصر رات أنها بذلك تحررت من نفقات كانت تنفقها على تلك القلاع بلا جدوى[٢].

وقد كانت هناك رغبة أكيدة من جانب الأستانة في إبعاد الإنجليز عن بلاد الحجاز والحرمين الشريفين، للتأكيد على كونها حامية لبلاد الحرمين، كذلك كان هناك رغبة في إبعاد الإنجليز عن مشروع قطار الحجاز الذي كانت تركيا تعتزم إطلاقه ليصل بلاد الحجاز بالأستانة.

وقد كان لليهود دوراً كذلك في تلك الأزمة، وهو ما تمثل في اليهودي الألماني بول فريدمان، الذي سعى إلى الإستيطان في منطقة قرب

---

١) صبري احمد العدل، مرجع سابق، ص ٤٣.

٢) نعوم شقير، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

المويلح، وقد أساء هذا الرجل وجماعته لسكان تلك المناطق من البدو الأمر الذي قرر معه السلطان العثمان طرد فريدمان وجماعته[٦].

حاول السلطان العثماني من خلال الفرمان أن يُقسم شبه جزيرة سيناء بينه وبين مصر، بحيث تأخذ مصر ما اصطلح عليه محافظة العريش وياخذ السلطان العثماني ما عرف باسم الطور ليضمه إلى ولاية الحجاز، وذلك بأن يمتد خط من رفح إلى السويس في استقامة كي يكون فارقاً بين ولاية مصر وولاية الحجاز.

لذا جاء فرمان التولية عام ١٨٩٢ ليتص على أن تكون الحدود المصرية طبقاً للخط الذي تضمنته الخريطة المرفقة بفرمان عام ١٨٤١، والذي لم يكن موضع تطبيق في أي وقت[٧]*.

ولوضوح أهداف بريطانيا ورؤيتها للمنطقة وخريطتها المستقبلية، عملت على واد خطط الدولة العثمانية، فرفض السير أيفيلن بيرنج "اللورد كرومر فيما بعد" المعتمد البريطاني قراءة فرمان التولية، واستمرت لزمة الولاية هذه لمدة ثلاثة أشهر من يناير لأبريل، إنتهت بتسوية تقوم على جلاء مصر عن العقبة، وكانت آخر القلاع الموجودة

---

(٦) محمد إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٤.

(٧) يونان لبيب رزق (٢٠٠٨)، طابا قضية العصر، مهرجان القراءة للجميع، ص ٥٨.

* المشهور أن الفرمان الذي أصدره السلطان محمود الثاني لمحمد علي باشا سنة ١٨٤١ يثبته فيه على مصر ويجعل الحكم وراثياً في أسرته، كان معه خريطة عُين فيها حد مصر الشرقي بخط يمتد من العريش إلى السويس، والباب العالي يستشهد بهذه الخريطة احياناً على أن هذه الخريطة لم يُوقف لها على أثر في مصر أو الآستانة، وحكومة مصر لم تعترف بالحد المشار إليه بل جعلت حد مصر الشرقي يمتد من رفح على بعد ٦٨ ميلاً من العريش إلى جنوب قلعة الوجه فأدخلت سيناء بأكملها والقلاع العقبة وضبا والمويلح والوجه. نعوم شقير، مرجع سابق، ص ٥٠٦.

وعلى ما يبدو أن الخريطة رقم ٤ هي تلك الخريطة المقصودة في تلك الفرمانات خاصة وأنها تعود إلى القرن السابع عشر، فهي خريطة قديمة، وحاولت الدولة العثمانية أن تظهرها أو تتحدث كونها هي الخريطة المقصودة في فرمان ١٨٤١.

في حيازتها من قلاع الحجاز، وكذلك التأكيد على جلاءها عن كل المراكز الواقعة شرقها "ضبا، المويلح، الوجه" في مقابل الإعتراف العثماني بإدارتها لبقية سيناء، ومن خط يمتد من شرق العريش إلى غرب العقبة، وتنازل الدولة عن موقفها القائم على ان الخط يمتد من العريش إلى السويس تبعاً للخط المرسوم على خريطة عام ١٨٤١[١]. انظر الخريطة رقم (٥).

وللمفارقة فإن هذه الأزمة كانت بداية تحديد خط الحدود الشمالي الشرقي لمصر، فمع هذه الأزمة تم تعيين Delimitation حد مصر البري، ليصبح بذلك اول حدود مصر البرية تعييناً، وإن كان لا جدال لازال حداً إدارياً كونه يفصل بين ثلاث ولايات داخل جسم الدولة العثمانية.

وصدرت الوثائق والبرقيات التي أرسلها الصدر الأعظم جواد باشا إلى الخديو، ثم رسائل متبادلة بين المعتمد البريطاني في القاهرة ووزير الخارجية المصري تيجران باشا، واخيراً رسائل متبادلة بين بيرنج والمسيو ريفرسون قنصل عام فرنسا في القاهرة، والمسيو "كوياتدر" القنصل الزوسي في القاهرة، وذلك لكي تأخذ تلك البرقيات طابع التاكيد والإعلان على مستوى الدول الكبرى وقتذاك.

وقد اكدت برقية جواد باشا الصدر الأعظم، للخديو عباس حلمي الثاني، على ان وضع كل من الوجه وضبا والمويلح والعقبة تحت إدارة ولاية الحجاز، على ان يتم الحفاظ على الوضع القائم status quo في شبه جزيرة سيناء وتديرها الخديوية بنفس الطريقة التي كانت مدارة بها في عهد جدكم إسماعيل باشا وابيكم محمد توفيق باشا"[٢].

(١) يونان لبيب رزق(٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وكانت بريطانيا حريصة كل الحرص على ألا يدخل أي تعديل في الفرمانات التي تربط مصر بالدولة العثمانية والتأكيد على أن خط الحدود أصبح مُعيناً بشكل لا يقبل الجدال، وأن شبه جزيرة سيناء هي الأراضي المحددة شرقاً بخط متجه في الجنوب الشرقي من نقطة قرب العريش إلى راس خليج العقبة[١].

والأكيد أن بريطانيا كانت على علم تام، وتركيا كذلك تعلم تمام العلم، أن ما حصل عليه محمد عليّ في عام ١٨٤١ كان يشمل كل سيناء، وليس هناك مواربة في ذلك، ولو كانت بريطانيا على يقين من أن خريطة مصر السياسية قد اقتطع منها سيناء، اعتقد أنها ما كانت لتصر على الحفاظ على رقعة مصر السياسية دون مساس، والحفاظ على الفرمانات والمواثيق السابقة.

ولو لم تكن سيناء جزء من مصر كما كانت تصر وتسعى إليه الدولة العثمانية، لكانت بريطانيا اصرت على أن تقيمها دولة مستقلة، أو ارض محايدة تفصل بين بريطانيا ومركزها في قناة السويس غرباً، وبين الولايات العثمانية في الشرق. أو لتركتها لتيودر هيترزل يقيم عليها مشروع دولته الذي اقترحه على بريطانيا في العريش عام ١٩٠٢.

(١) يونان لبيب رزق (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ٦٥.

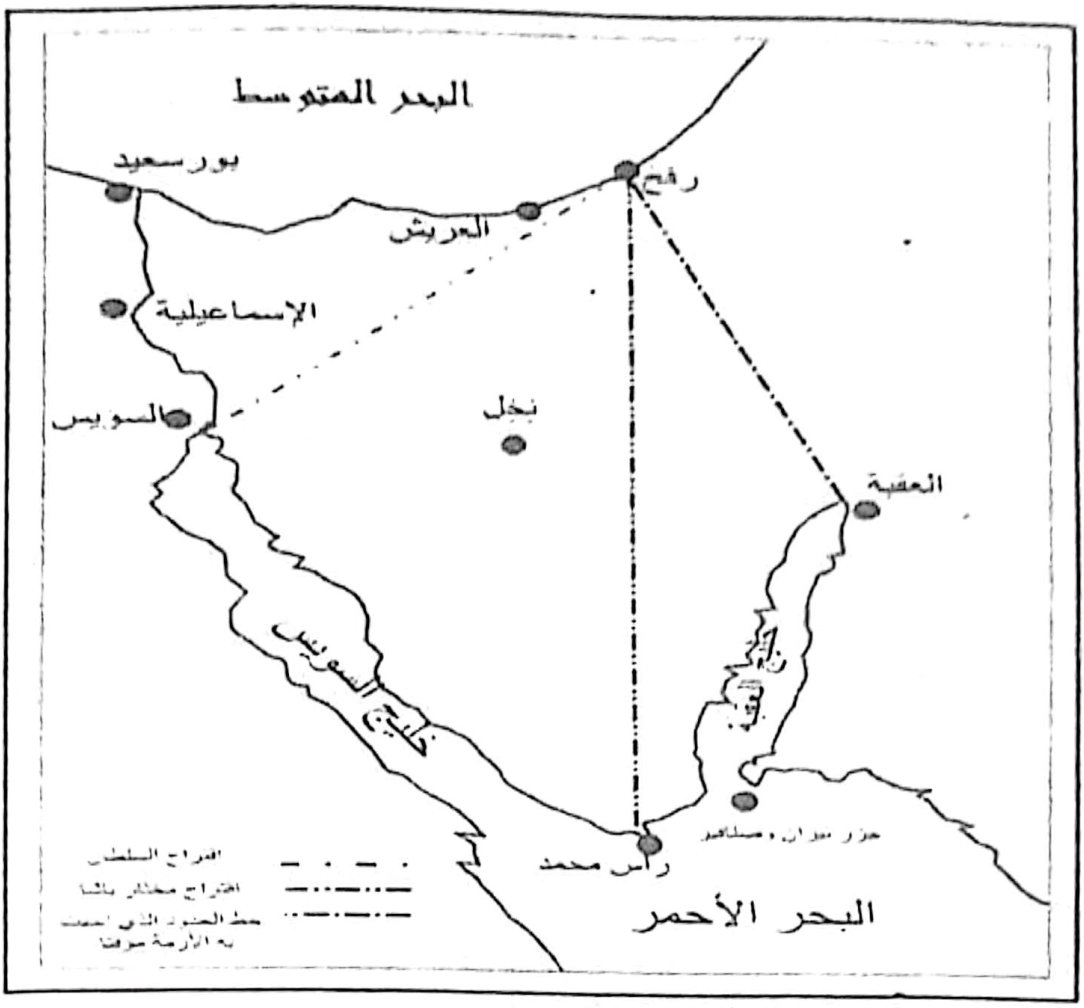

المصدر: الأصول التاريخية لمسألة طابا، يونان لبيب رزق

الخريطة رقم (٥)

خطي الحدود اللذين اقترحتهما الدولة العثمانية والحد الذي انتهى به الأزمة مؤقتاً

ومن ثم فإن بريطانيا لم تضيف لمصر رقعة سياسية جديدة، ولم تطالب بحق غير حقها المشروع، ولكن هذا بالطبع كان في سبيل مصلحتها العسكرية والإمبراطورية في الأول والأخير، وليس مصلحة مصر أو كيانها السياسي.

بل إنه يمكن القول أن بريطانيا قد وقفت حائلاً دون حصول مصر على مساحة مناسبة من الأراضي التي تقع خارج إطار شبه جزيرة سيناء، فعلى الرغم من أن خرائط الدولة العثمانية لولاية الشام "دمشق" لم تكن تضع ما إلى الجنوب من الخط الواصل بين أعالي وادي الشرع غربا

وأعالي وادي الحسا في الشرق ضمن أملاكها وأراضيها الخاضعة لسيادتها، فإن الدولة العثمانية مع بداية القرن العشرين، بدأت تُظهر في خرائطها أن جنوب ولاية دمشق جزء من أراضي الدولة العثمانية، وضمن ما سعت الدولة العثمانية على تعريفه باسم متصرفية القدس، وهي بذلك أضحت متصرفية مضاعفة المساحة عما كانت عليه.

ولم تشرع بريطانيا في إتخاذ موقف الهجوم بدلا من الدفاع، بأن تتدعي أن تلك الأراضي لم تكن في حيازة الدولة العثمانية وخرائطها شاهدة على ذلك، وأن تدفع بحدود مصر الشرقية إلى الشرق، لتقف حاجزاً ما بين متصرفية القدس في الشمال وولاية الحجاز في الجنوب، تلك الولاية التي سعت الدولة العثمانية كذلك إلى مد اراضيها على خرائطها وصولاً إلى مدينة العقبة عند راس خليج العقبة، في الوقت الذي لم يكن لتلك الولاية اية تواجد فعلي وحقيقي إلى الشمال من منطقة المعلا الواقعة إلى الشرق من قلعة الوجه[1].

ولا شك ان خريطة بريطانيا للمنطقة كانت اكثر وضوحاً بالنسبة لها مقارنة بما عليه الأمر للدولة العثمانية، والخديوية المصرية التي تخضع للاحتلال البريطاني، فبريطانيا لم تكن تريد ان تحصل مصر على مزيد من الأراضي خارج نطاق شبه جزيرة سيناء، وكان مسمى القدس "فلسطين" التاريخية الشامل إلى جانب متصرفية القدس صحراء النقب جنوباً وصولاً إلى خليج العقبة، من المسلمات التي سعت بريطانيا إلى الحفاظ عليها، في دهاليز النفاق السياسي والدبلوماسي خلال تلك الفترة وصولاً إلى غاية تصبوا إليها فيما بعد بالإشتراك مع الصهيونية البريطانية والعالمية.

ووصولاً إلى هدف كانت الدولة العثمانية قد سعت إليه منذ فترة ليست بالقصيرة، بدأت تظهر في تلك الفترة العديد من الخرائط التي

(1) Numan Nurlar, Op. Cit. PP 14.

تشير إلى سعي الدولة العثمانية لفرض أمر واقع على منطقة الحدود الشرقية لمصر، فقد حاولت الدولة العثمانية خلال حكم السلطان عبدالحميد الثاني الإبقاء على ما تبقى لها بعد أن إنفرط عقد الدولة، وضاع كل ما كان لها في اوربا نتيجة تدخل الدول العظمى وعلى رأسهم بريطانيا.

ولكن مقارنة تلك الخرائط مع بعضها البعض يوضح إلى أي مدى الوضع المرتبك الذي كانت عليه الدولة العثمانية، والذي لم تستغله بريطانيا أثناء مفاوضاتها مع الدولة العثمانية في تحديد الحد البري لمصر بينها وبين متصرفية القدس، وخلال تلك الفترة ظهرت ولاية الحجاز التي لم يكن لها وجود حقيقي او فعلي على ساحل خليج العقبة، وهو الأمر الذي يؤكد ان بريطانيا فرطت في املاك وأراضي مصرية كان من الممكن ان تحصل عليها مصر دون عناء يذكر، لو كان أمر التفاوض بيد الخديوية المصرية وبيد مصرية حقيقية، حريصة على سيادة أراضيها، ولكن بما ان التفاوض كان بيد بريطانية تسعى إلى مصالحها، وترضية الدولة العثمانية، التي تعلم في قرارتها ان أمرها زائل لا محالة، وعلى حساب مصر واراضي كانت في قبضتها السياسية والعسكرية على مدى فترات تاريخية طويلة.

ففي الخريطة (رقم ٦) التي تعود إلى عام ١٩٠٠، يلاحظ أن سنجق القدس ممثلاً في قضاء غزة بدأ يتسع ناحية الجنوب ليضم معظم صحراء النقب، والمناطق الشرقية من شبه جزيرة سيناء حيث جبل الحلال؛ ولا يتعدى عمد رفح في الشمال، ولكنه في نفس الوقت لا يصل إلى خليج العقبة في الجنوب، حيث يلاحظ أن اسم مصر الخديوية يدور مع بروز سنجق القدس الشريف، ولا يوجد غير وادي عربة الجاف فاصلاً بين مصر في الغرب وولاية الحجاز في الشرق، التي امتدت شمالاً أكثر مما كان متفق عليه تاريخياً حيث قلعة العقبة في بعض فترات التاريخ.

وقد استمرت محاولات الدولة العثمانية، في حربها ضد بريطانيا، في رسم خط الحدود بينها وبين ولاياتها في الشام، وولاية مصر التي أضحت تحت الاستعمار البريطاني.

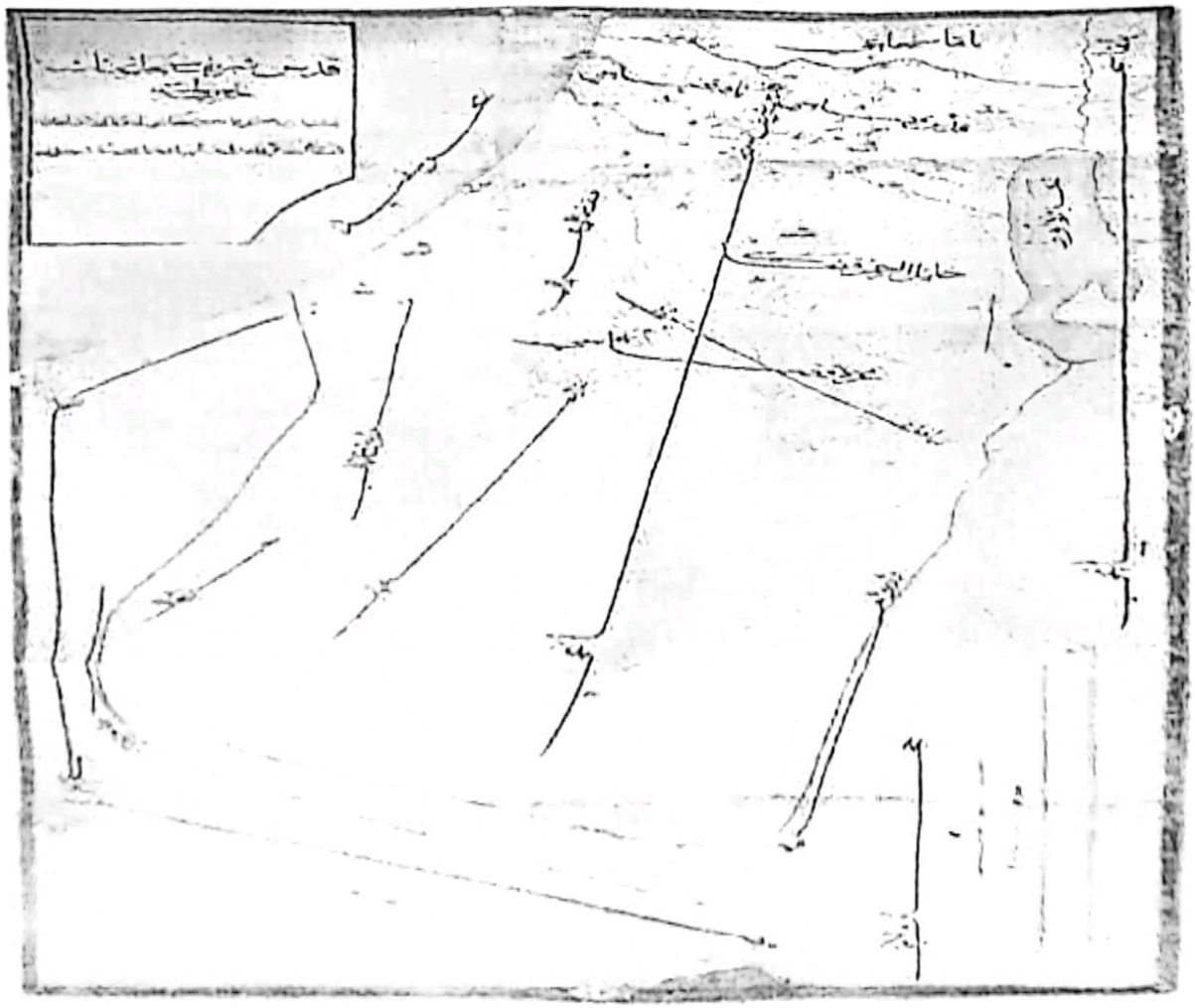

خريطة رقم (٦)

وقد ظهر ذلك جلياً من خلال الخريطة (رقم ٧) التي تظهر قضاء القدس وهو يمتد نحو الشرق ليستند بحدوده الغربية على قناة السويس وساحل خليج السويس، وبذلك فإنه خلال ست او سبع سنوات اصبحت مساحة قضاء القدس الشريف اضعاف مساحته، ليضم شبه جزيرة سيناء بالكامل، ويصل بحدوده إلى راس خليج العقبة، وتراجعت حدود

ولاية الحجاز إلى الجنوب من قلعة العقبة، وامتدت ولاية سوريا جنوباً على حسابها، لتحصل على قلعة العقبة على ساحل خليج العقبة.

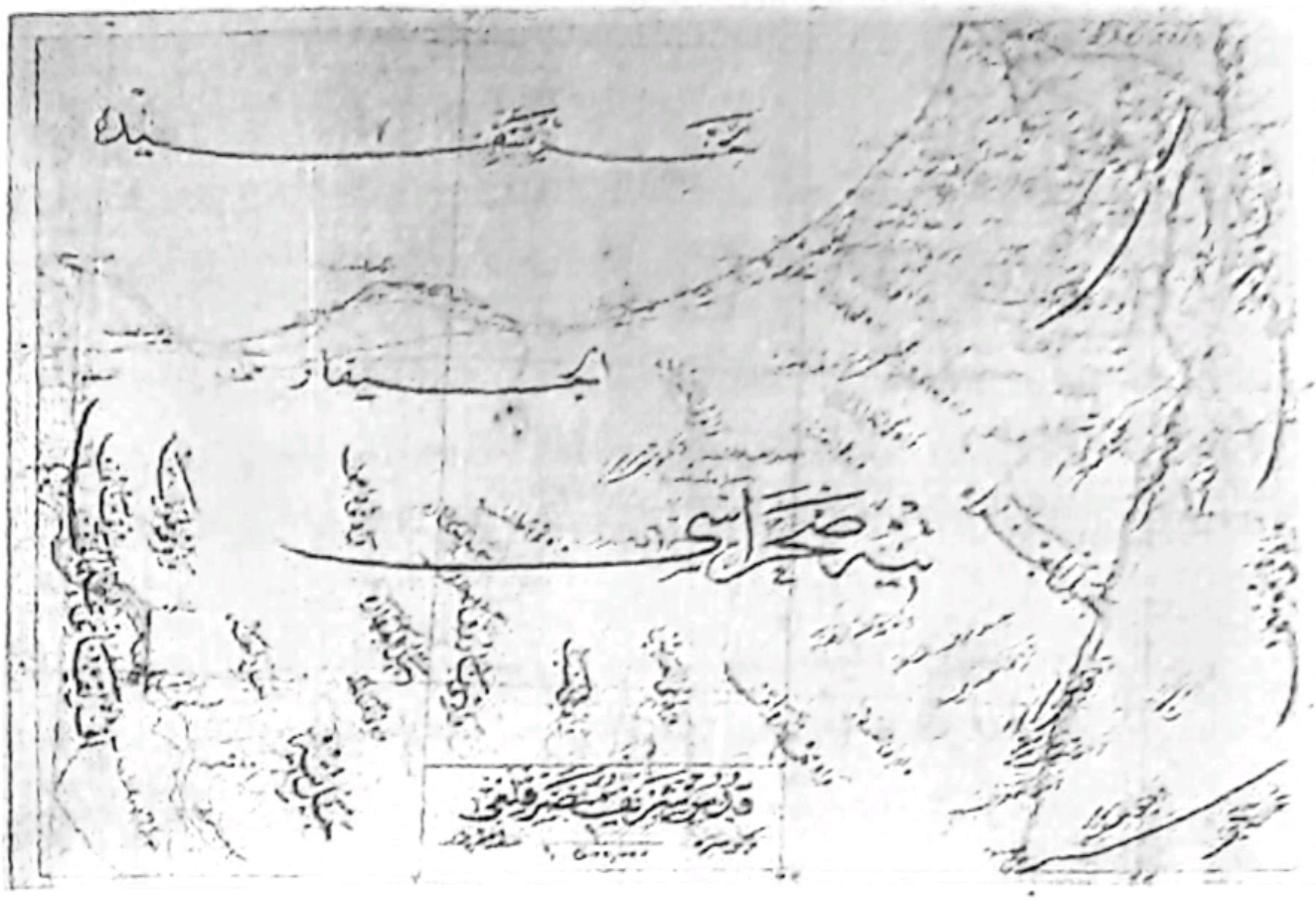

الخريطة رقم (٢)

متصرفية القدس الشريف عام ١٩٠٧

The source: Jerusalem Sanjak — Memalik-i Mahruse-i Şahane Mahsus Mukemmel ve Mufassal Atlas (1907)